

علوم البلاغة في الجامعة

للأستاذ علي الماري

— ٤ —

—————

انتهينا في المقال السابق من مناقشة آراء الأستاذ الخولي فيما يتعلق بعلم البيان ، وقد أغضينا عن أشياء استكفنا على علم الأستاذ وفضلنا أن تكون من آرائه وتوجيهاته ، فنحن هنا لا نقصد إلا ما يتأكد عندنا أنه من رأيه بمراجعة النسخ المختلفة لمذكرات الطلاب ، أو بأن يشيع الرأي في فصل من الفصول فيشكر فيه مرات . ولقد عملنا بالحكمة المأثورة « ما استقصى كريم قط » فأفكرنا بعضاً وأعرضنا عن بعض . وحديثنا اليوم عن آرائه في باب القصر ، وهذا باب تعرض منه لثورة عنيفة فتاله من حرأها شر مستطير ، نرى من الحتم علينا أن ننصفه ، وأن نرد إليه كرامته ، فإن مسائل العلم لها عند دارسها كرامة تملو على كرامة عظماء الرجال ، والأستاذ بدأ أولاً فزق هذا الباب إرباً إرباً ، -

ولنعرض أقوال الرجال على موازينها قبل الأخذ بها في تسليم وغرور ... ولنحذر أن نمكس الأمر فنعرض أمر موازينها على أقوال الرجال ، فإن أقوال الرجال متغيرة متناقضة وأقوالها هي ثابتة لا تبدل !

ولكل عقل موهوب الحق في الاتصال بها والاحتكاك بقوانينها ليكون من وراء ذلك اتصال مباشر بعقل الوجود ، وقلب الطبيعة ... !

وقد صارت الحياة تغزو بصدقها قلب الإنسان وتسبويه وتبعده عن الخوف والرجل من القرب منها ، وجعلت أبناءها المجاهدين الشجعان هم السادة ، وترك الفارين منها في خوف ووجل يثنون تحت أقدامها وهم يحسبون أن أنينهم هذا شعر ونشيد وحكمة ... ! وما ظفر فيها بالحق إلا من أحس بها وتقرب إليها وبُعد عن أساطير الأولين من المرضى والفارين الذين حرموا من الإحساس بمنفوان شبابها يفيض في كيانهم ...

عبر النعم فهموف

ورمى بكل شئ منه في ناحية . فذهب بقطعة إلى علم النحر ، ومضى بثانية إلى علم البيان ، أما ساؤه فأبقى في علم المعاني ولكن بعد أن هاض جناحه ، وتحيّف أطرافه . ورأيه أن القصر الجدير بأن يبحث عنه البلاغي هو القصر الادعائي ، أما القصر الذي يعبر عن الواقع فيجب أن يبقى في علم النحو لأنه يؤدي به أصل المعنى المراد فقط ، والبلاغي إنما تمنيه المعاني الثابتة ، وهي المعاني التي يوصى إليها الكلام وراء المعنى الأصلي : « القصر صيغة من صيغ التعبير العربية التي يحتاج إليها في أداء المعاني الأصلية ، وتأتي المرحلة الثانية وهي أن القصر الحقيقي ما دام حقيقياً بمعنى أنه مطابق للواقع فهو مرحلة لا تتجاوز أصل المعنى وصحته ، أي أن معناه النحوي هو دائماً معناه الوحيد ولا يخرج عنه إلى أغراض أخرى . أما القصر الادعائي فبخلاف ذلك كله وراء المعنى الأول لصيغة القصر معانٍ أخرى يرى إليها المتكلم ومن أجلها لجأ إلى هذا الادعاء فأسقط من حسابه كل شيء غير المتكلم فيه وأثبت المعنى الذي عنده له » .

ثم يقول : « القصر الادعائي إذا توسعنا قليلاً في فهمه وتطبيقه فأننا نستطيع نقله من باب المعاني إلى أسلوب من أساليب التعبير الأدبي . فلا نقصر المسألة على البحث اللفظي والدلالة على جزء المعنى الذي هو مطابقة الكلام لمتقضى الحال . إذن نخرج من باب القصر بأسلوب يدخل في البيان لا في المعاني » ، ويؤكد هذا الرأي في موضع آخر : « القصر عندي معنى نحوي لا بلاغي ، أي أنه من الصيغ العربية لازم لصحة المعنى لا لحسنه ؛ فهو يساق لتقوية المعنى لا لجماله ، وأنه لا احتراز فيه ولا نقي فيكون معناه أنه تعبير قوي . يتلخص من هذا أن للقصر استعمالات ثلاثاً :

١ - القصر طريق من طرق التعبير العربي فهو صيغة نحوية لأصل المعنى .

٢ - القصر صيغ بلاغي قوي لتقوية المعنى .

٣ - القصر أسلوب من الأساليب البيانية » .

هذا كلامه . ولإثارة هذه المسألة نقول : إن بعض العلماء يرى أن مباحث النحو يجب أن تفصل عن مباحث البلاغة ، والحد الفاصل بينهما أن البلاغي لا بد أن يكون له ملحظ وراء المعنى الأصلي ، فإذا لم يكن له غرض من الكلام غير أداء المعنى

الأصلي فلا يدخل أداؤه في مباحث البلاغة . مثال ذلك ذكر المسند إليه ، فانه إذا قامت قرينة تجوز حذفه كان المتكلم بالخيار بين أن يذكره أو يحذفه ، والحال هو الذي يرجح عنده أحدهما فالشاعر الذي يقول :

يا ظبيات القلاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلي من البشر كانت له مندوحة أن يحذف المسند إليه (ليلي) ولكنه آثر ذكره بعد دلالة القرينة عليه لو حذف لغرض في نفسه ، فإذا لم تكن قرينة تدل عليه إن حذف كان الذكر واجباً ، وحينئذ لا يملل هذا الذكر بفرض بلاغي وهكذا .

على هذا الضوء ننظر فيما ذهب إليه الأستاذ الخولي فترى أنه غفل عن أمور أربعة حين رأى أن بعض القصر يجب أن يبعد عن دائرة البلاغة ، ويبقى في مباحث علم النحو :

١ - فاصل الجملة الواحدة في العربية أن تؤدي حكماً واحداً مقصوداً لا تعتمد سواء أكانت حقيقة أو مجازاً ، وغالباً ما يتبهم هذا الحكم غرض يسمونه وأمثاله مستتبعات التراكيب ، وهذه الأغراض هي التي يلاحظها المتكلم ويقصدها من كلامه . فاذا أدت الجملة حكيمين مختلفين خرجت عن أصل الجمل العربية ، وكان هذا الاختصار من المقاصد التي يلجأ إليها المتكلم ، وهو مقصد وراء الأداء الأصلي . يقول الشاعر :

وليس أخى من ودني رأى عينه

ولكن أخى من ودني وهو غائب فنجد هذا المعنى أدى على طبيعة الجملة ، فاذا أردت أن تسوقه في أسلوب مختصر قلت : ما أخى إلا من ودني وهو غائب ، فتلجأ إلى القصر لغرض الاختصار .

٢ - من المروف لدى كل من يشدو شيئاً من علوم البلاغة أن القصر في كل حاله بغير التوكيد والتقوية ، والأستاذ لا يخالف في هذا ولا ينفيه بل يذكره في غير موضع من مذكراته ويراها أدل على إفادة التوكيد من الاختصاص فيقول إن ما نريد إلا إياك أكد من إياك نريد ، وبدهى أن التوكيد ليس غرضاً أول بل هو من أوليات الأغراض البلاغية .

ولمذنب الأمرين المتقدمين لم يمد العلماء من أدوات القصر

الألفاظ التي تدل عليه من مثل اختصر وقصر وما إلى ذلك ؛ فمثل قوله تعالى والله يختص برحمته من يشاء ، وقوله : حور مقصورات في الخيام لا يعد من القصر ؛ لأن الجملة لم تؤد غير معنى واحد مقصود ولا اختصار فيها ؛ فلا يرتبون شيئاً من أحكام القصر على هذه الألفاظ ، ولذلك نحن لا نرى رأى أستاذنا الشيخ سليمان نوار حين يرى أنه يجب أن نمد من القصر كل أسلوب ينحدر منه الذهن إلى معنى القصر وإن لم توجد أداة من أدوات المروفة ، ويعرف القصر بأنه دلالة جملة واحدة على اختصاص أمر بآخر سواء كان منشأ تلك الدلالة الوضع أم العقل أم الذوق فيشمل نحو : لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم ونحو :

أروني أمة بلغت منها بنير العلم أو حذاء الجناني ثم يوجب قائلنا « لماذا يجعلون شبه ومشبهاً من صيغ التشبيه ولا يجعلون نحو اختص من صيغ القصر » وأظن الفرق واضحاً بين دلالة شبه على التشبيه ودلالة اختص على القصر الذي رتبوا عليه الأحكام البلاغية الكثيرة ؛ والذوق شاهد عدل في هذا . فإني قولك قصرتك على الشعر من قولك : إنما أنت شاعر ؟ وكذلك لم يجعلوا من صيغ القصر الاستثناء التام المثبت لأنه يؤدي مناه الأصلي لا غير . قال صاحب الأطول : « إذ الاستثناء من الإيجاب ليس المقصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي ، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم ؛ فكما أن جاءني الرجال العلماء ليس قصرأ كذلك جاءني الرجال إلا الجهال ليس قصرأ بخلاف نحو ما جاءني إلا زيد ، فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط وإلا لقليل جاءني زيد »

ونحن نريد أن نبسط القول في أدوات القصر لنقطع كل حجة على من يتهم العلماء بأنهم ضيقوا دائرته ، وأنهم غفلوا عن مزاياه ، وأنهم وضعوا في علوم البلاغة ما كان يجب أن يوضع في علم النحو ، وسنقتصر على الطرق الأربعة التي ذكرها الخطيب القزويني في الإيضاح وهو الكتاب الذي يشرحه الأستاذ في الجامعة ويعلق عليه .

« التقديم » قد كفانا الأستاذ مؤونة القول في هذا الطريق

الأخ وحرمة صاحب . وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله :
إنما مصعب شهاب من الله . تجلت عن وجهه الظلماء
ادعى في كون المدح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع
على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون
بها المدوحين أنها ثابتة لهم وأنهم قد شهرروا بها وأنهم لم يصفوا
إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يجهله أحد . واعلم أنه ليس يكاد ينتهي
ما يمرض بسبب هذا الحرف من الدقائق^(١) .

لعل القارىء يتبين بعد ذلك أننا نخطئ الخطأ الأكبر حين
نتمتع على القواعد جافة مجردة عن شواهدها ، أو نلجأ إلى
الشواهد التي وضعها التأخرون ثم نحاول هدم القواعد جلة . والذي
قلناه في هذه الطرق المشهورة يمكن أن نقوله في كل طرق
القصر ، وبذلك نجد أن العلماء حين وضعوا القصر في علم المعاني
لم يخطئوا .

٤ — أجاب بعض العلماء عن مثل هذا الاعتراض بما
أعده « أضف الإيمان » ولكنه على كل حال جواب صالح .
وذلك أن التكلم قد تدعو الحال إلى أن يؤدي الكلام مقتضراً
على المعنى الأصلي ، وما زال العلماء يرون أن خالي اللحن يجب
أن يلقى إليه الكلام مجرداً عن التوكيد ، وبذلك يطابق الكلام
مقتضى الحال . قال التفتازاني في الطول : « أن مقتضى أعم من
الموجب والمرجح ، ولا نعلم المناقاة بين وجوب الذكر وكونه
مقتضى الحال ، فلن كثيراً من مقتضيات الأحوال بهذه الثابتة »
وهو جواب عن المسألة التي ذكرناها في أول هذا المقال .

أما الذهاب بالقصر الادعائى إلى علم البيان فأمره أشد غرابة .
وذلك أن علم البيان وضع ليحتجز به عن التعقيد المنوى ، فهو
يبعث في الجملة من حيث أداؤها للمعنى ، فينظر في ألفاظها
ومدلولاتها وتركيبها ، فرجع مباحثته إلى اللفظ التركيبي ومدى
تأديته للمعنى ، فالتشبيه والجاز والاستعارة والكناية كلها طرق
يمكن البحث في صورها من حيث دلالتها على ما سيقته له ،
وليس كذلك القصر الادعائى فإن الزينة التي فيه ليس لها
مظهر في صورة الكلام ، وإنما مظهرها في اعتبار التكلم ،

وأنه لا يؤدي به أصل المعنى فحسب بقوله : « أما التقديم فإدام
الأصل فيه التأخير أى أن الحالة الطارئة هي التقديم فلا يكون
إلا للمحظ بلاغى » .

« العطف » ومن المسلم به عند العلماء والذي لا يمارض
الأستاذ فيه أن هذا الطريق لا يؤدي به إلا القصر الإضافى ،
وأنه « رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب » وهذه
عبارة ، وطبيعة القصر الإضافى تقتضى ذلك فهو إما لبيان خطأ
المخاطب في اعتقاد الشركة بين الأمرين أو في اعتقاد العكس ،
وإما لإخراجه من ظلمة التردد والخيرة في قصر التبيين ، فهذا
الطريق أيضاً لا بد أن يلاحظ فيه ملحظ بلاغى .

« النفي والاستثناء » . « إنما » قد فات الأستاذ فيهما أن
يرجع إلى الشواهد العربية ، ونظر إلى الموضوع من ناحية القواعد
الجافة مجردة عن شواهدنا ، ولو أنه نظر من هذه الناحية لراى
عجباً ، كما يرى أن المرجع الأول للبلاغة وهو كلام العرب يدل
بوضوح على أن هذين الطريقين لا يجيئان حين يراد أصل المعنى
أبداً ، وإنما يجيئان حين يقصد التكلم غرضاً من الأغراض .
فالأصل في الأول أن يجيئاً بما يجهله المخاطب وينكره ، فإذا جىء به
فيما يعلمه لوحظ تنزيل العالم منزلة الجاهل أو تنزيل المعترف منزلة
المنكر « وأما الخبر بالنفي والإثبات فيكون للأمر ينكره المخاطب
ويشك فيه ، فإذا قلت ما هو إلا مصيب قلته لمن يدفع أن يكون
الأمر على ما قلته ، وإذا كان الأمر ظاهراً لم تقله كذلك فلا
تقول للرجل ترفقه على أخيه وتنبه للذى يجب من صلة الرحم
ومن حسن التحاب : ما هو إلا أخوك . ومتى رأيت شيئاً هو
من المعلوم الذى لا يشك فيه قد جاء بالنفي فذلك لتقدير معنى
صار به في حكم الشكوك فيه^(١) » .

وأما « إنما » فتجىء فيما يعلمه المخاطب ولا ينكره ولكن
مع ملاحظة غرض غير ما تضمنه أصل الكلام « اعلم أن موضوع
« إنما » على أن نجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته
أو لا ينزل هذه المنزلة ، تقول للرجل إنما هو أخوك ، وإنما هو
صاحبك القديم ، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن
يعلمه ويقر به إلا أنك تريد أن تنبه للذى يجب عليه من حق

من جنس البلاغة والفصاحة ولا استبعاد في إنكار هذا الوجه ممن ليس معه ما يطلع عليه فلكم سبحانه الذيل في إنكاره ثم ضمنا الذيل ما أن ننكره^(١) . أوليس السكاكي هو الأعرج الثاني الذي قيل فيه وفي صاحبه الزعشري : « لولا الأعرجان لساعت بلاغة القرآن » ؟ أفبعد هذا يقول قائل إننا لا نشق في ذوق المتقدمين « وأنهم شملهم كثيرهم ذوق العصر ، ولم تستقم في أذواقهم اللغوية غضة طرية عطلا من زينة وحلية ، ومن ثم كانت ثقافة الاستشهادات والتخريجات ، وكان لجوهرهم إلى الفلسفة هرباً من الناحية الذوقية ، فقاموا بالشبر والقيراط ، ولم تظهر لهم الزينة في القوة والمذوبة والسلاسة والنغم فطلبوها بالصنيع والألوان والشبهة اللقطية^(٢) » .

مح . مح لقد قال شوق على لسان أحد أبطاله :

تهدنى زياد وأنت ظل المجنون وراوية لماذى
وترعى أنسى نبد لقيس رضيت من المصائب غير هذى
فهل كان يقوله على لسان السكاكي والخطيب وغيرها من
أساطين البلاغة والأدب ؟ !

على العمري

(يتبع)

المدرس بمعهد القاهرة

(١) المصدر السابق ص ٢١٢ .

(٢) من مقال للأستاذ كامل شاهين « الرسالة » (٦٩٢)

مطبعة الرسالة قهرم اليوم

الطبعة الجديدة من كتاب :

في أصول الأدب

للمؤلف أحمد حسن الزيات

يطلب من « دار الرسالة » ومن سائر المكتبات الشهيرة

وثمنه ٢٥ عدا أجرة البريد

فتناسى التكلم لكل حالة غير الحالة المتكلم فيها أمر في نفسه هو ولا مظهر له في أجزاء تركيب الجلة ، وإنما جعلت الجلة مشيرة له ، ففرق بين أن تقول : ماشوق إلا شاعر ، وبين أن تقول : شوق جليل غرد ثم سكت ، فأتت تبحث في الثانية عن الكلمات وأدائها للمعنى ، وأما في الأولى فأول مرجعك قصد التكلم وغرضه ، والحال التي ألبته إلى هذا التعبير ، وهذا هو مبحث علم المعاني . على أن العلماء قالوا إن الجلة يمكن النظر إليها من جهات مختلفة فهي من حيث مطابقتها لمقتضى الحال تكون من مباحث المعاني ، ومن حيث أدائها للمعنى تدخل في مباحث البيان ، ولا شك أن القصر بمجمله يلاحظ فيه الأحوال المعانية . وقد يمكننا على هذا أن ننقل كثيراً من الأساليب إلى علم البيان ؛ فالالتفات بأقسامه الكثيرة ، والتعبير بالخبر عن الإنشاء ، والأسلوب الحكيم ، والتعبير عن الأمر بطريق الاستفهام وما يتصل به من هذه المباحث الطويلة المربضة كل أولئك مما يمكن التمسك لها فتدخل في مباحث البيان ، ولكن أمي غريبة عن علم المعاني ؟

أهناك دأج إلى هذا التزويق ؟ لا .

السألة يجب أن تقتصر على التجديد في قواعد الفن والزيادة عليها أو للنقص منها ؛ أما أن نجدد فننقل قطعة من مكان إلى مكان ثم لا نفعل شيئاً أكثر من ذلك فلا .

وأحب أن أمس هنا حصة في آذان الذين ينتصرون القدماء من غير مبرر وهم أن علماءنا الأعلام لم يكونوا أصحاب أذواق مريضة ، ولم يضموا القواعد وهم مغمضو الجفون عما وراءها من الشواهد ، ولكنهم درسوا تراث العرب الأدبي وفهموه وتدققوه ثم وضعوا بعد ذلك قواعدهم — أليس السكاكي وهو مقعد هذا الفن ومفلسفه هو صاحب الرأي القائل بأن إيجاز القرآن لا يدرك إلا بالشوق . وفي ذلك يقول : « واعلم أن شأن الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ، ومدر ك الإعجاز عندي هو الشوق ليس إلا^(١) » . ويقول في موضع آخر بعد أن ذكر وجوهاً أربعة للإعجاز « يخلصها ما يمجده أصحاب الذوق من أن وجه الإعجاز هو أمر